تقرير

شوقي عشقوتي

واقعة بين نارين... وملاحقة في دولتين
حماس في ذروة "أزمة وجودية"

الحرب المتواصلة في المنطقة التي فجرتها حماس واشعلتها شرارة "طوفان الاقصى" في 7 تشرين الاول 2023، احدثت تحولات جيوسياسية عميقة وجذرية، وقلبت المشهد الاقليمي رأسا على عقب، ونقلت المنطقة من حال الى حال وحققت نتائج ومفاجآت ابرزها: سقوط نظام الاسد في سوريا، انكفاء ايران ومشروعها الاقليمي، انتهاء الدور العسكري لحزب الله، وانهيار حركة حماس التي تخوض حرب بقاء

رغم ما اظهرته حماس من قدرة على خلط الاوراق والمعادلات، وما اثبتته من صمود وشجاعة في القتال، الا انها تواجه وضعا صعبا ومصيرا قاتما. فقد باتت محاصرة من كل الجهات وواقعة بين نارين: نار حكومة نتنياهو المتطرفة، ونار السلطة الفلسطينية المتهاوية... ومشهد الحصار و"الاحراج للاخراج" يمكن اختصاره على الشكل التالي:

1- الحرب الاسرائيلية في غزة لن تتوقف قبل القضاء على حماس. هذا ما أعلنه الاسرائيليون منذ اليوم الاول للحرب، وما يسعون الى تحقيقه بدعم مطلق من واشنطن، ضاربين عرض الحائط المواثيق والمعاهدات الدولية والمبادئ والقيم الانسانية، واضعين نصب اعينهم هدف تدمير حماس وافراغ غزة. بات واضحا ان اسرائيل لن تغادر غزة قبل التأكد من ان حماس لن يمكنها اعادة بناء نفسها وقدراتها العسكرية وسيطرتها السياسية. وهو ما يتطلب تدمير البنية التحتية العسكرية، ومستودعات الاسلحة، والقاعدة العسكرية الصناعية، ونظم القيادة والسيطرة، والاتساق التنظيمي للمنظمة الى حد كبير. بعبارة اخرى، ان هدف اسرائيل والولايات المتحدة هو جعل قطاع غزة منزوع السلاح بشكل دائم، وان لا يكون مرة اخرى منبرا للهجمات ضد اسرائيل. ويجب انشاء بديل لحماس قادر على رئاسة الادارة اليومية وضمان القانون والنظام اللازمين لإعادة اعمارها.

بسبب 7 اكتوبر اصبح الاسرائيليون مقتنعين بان اي دولة فلسطينية ستكون خاضعة لهيمنة حماس او الجماعات المشابهة لها، فهم لا يرون اي تمييز بين حماس والفلسطينيين. ويرون ان الدولة الفلسطينية لا يمكن ان تقودها حماس او الجماعات المشابهة لها، ويجب بناء غزة جديدة منزوعة السلاح، وان تلعب الدول العربية دورا نشطا، فتساعد في تعزيز بديل لسيطرة حماس. هناك اجماع اسرائيلي على اخضاع حماس واخراجها من المعادلة، وهذا صار من الثوابت في اي حل مقترح. الجدل كان يدور على سؤال يتعلق بكيفية اخضاع حماس، فجاءت الغلبة لخيار العودة الى الحرب لان وقف الحرب حاليا يؤدي الى خسارة اهم الاهداف، وهو القضاء على حماس، واليمين المتطرف لا يريد في استئناف الحرب على غزة اجهاض خطة حماس واستئناف عملية تدميرها فقط، انما ايضا اغلاق الطريق امام اي تسوية تحفظ مكانا لحماس وتفتح افقا سياسيا يؤدي لاحقا الى "حل الدولتين".

الحرب المستأنفة بقوة في غزة. الحرب المتواصلة على نار خفيفة في لبنان. التوسع والتوغل داخل سوريا. تشجيع الحرب الاميركية على الحوثيين والانخراط فيها. كل ذلك يندرج في إطار استراتيجيا اسرائيل الساعية الى شرق اوسط جديد. فقد بدأت اسرائيل فعلا بتنفيذ عقيدتها الامنية، وهي تتعافى من صدمة هجوم 7 اكتوبر 2023 وتدرك ان عليها التحرك بقوة وعدوانية لكي تضع قواعد لعبة جديدة في الشرق الاوسط.

2- "الحرب الناعمة" من جهة السلطة الفلسطينية على حماس. لقد خرجت الى العلن وبلغت ذروتها مع المواقف النارية التي اطلقها الرئيس محمود عباس، خارجا عن المألوف. فقد شكلت كلمة "أبو مازن" (خلال افتتاح جلسة "المجلس المركزي لمنظمة التحرير")، نقطة تحول لافتة في الخطاب السياسي الرسمي الفلسطيني، بعدما شن هجوما حادا وغير مسبوق على حركة حماس، مستخدما الفاظا قاسية، وملقيا باللوم عليها في ما تتعرض له غزة من قتل ودمار، ومحملا اياها المسؤولية عن الجرائم المرتكبة في حق المدنيين، بذريعة احتجاز رهائن اسرائيليين. ايضا، لم يخف ابو مازن رغبته في عودة السلطة الفلسطينية الى غزة، حتى لو تطلب الامر تبني الشروط الاميركية ـ الاسرائيلية، وعلى رأسها تسليم حماس لسلاحها، اذ طالب حماس صراحة بذلك، قائلا "ان الدولة الواحدة لا تحتمل سلاحين"، في اشارة الى ضرورة خضوع غزة لسلطة رام الله. ووصف عباس حماس بـ"الانقلابيين"، واتهم الحركة بالحاق الاذى بالقضية الفلسطينية عبر ممارساتها منذ عام 2007، معتبرا ان ستة حروب جرت على غزة كانت بسببها.

استجاب رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس للضغوط العربية، لجهة اجراء اصلاحات سياسية وادارية في هيكلية السلطة، معلنا، خلال قمة القاهرة الشهر الماضي اصدار عفو عام عن جميع المفصولين من حركة فتح، وفي مقدمهم عضوا اللجنة المركزية محمد دحلان

> **اسرائيل قررت استكمال حرب القضاء على حماس**

وناصر القدوة، وكذلك استحداث مناصب جديدة في قيادة السلطة، من بينها نائب رئيس دولة فلسطين، ونائب رئيس منظمة التحرير. هذا ما حصل بالفعل مع تعيين حسين الشيخ في هذين المنصبين في مؤشر حاسم الى دور قيادي له في المستقبل. واكد عباس الجاهزية لإجراء انتخابات عامة، رئاسية وتشريعية في غزة والضفة والقدس الشرقية، خلال العام المقبل، في حال توافرت الظروف الملائمة لها. ويبدو ان رئيس السلطة اضطر الى تلك الخطوات لأسباب كثيرة، على رأسها ان الدول العربية التي تريد استقرارا لوضع رام الله ونظامها، ترى ان عباس وصل الى سن متقدمة، مما يستدعي وجود نائب له لضمان انتقال سلس. كما ان الدعم المقدم للسلطة، وذلك الذي يمكن ان تحصل عليه مستقبلا، خاصة في حال عودتها الى غزة، يتصل بتلبية تلك الشروط التي تتضمن، اضافة الى عزل حماس وانهائها كمنظمة عسكرية، ضرورة تغيير القيادة الفلسطينية الحالية، وتسلم قيادة جديدة تكون قادرة على استجلاب الدعم المالي العربي.

3- "الحرب المفتوحة" التي اعلنتها السلطات الاردنية على جماعة الاخوان المسلمين، وتطاول بشكل غير مباشر حركة حماس كونها الراعية والداعمة لـ"الاخوان" في الاردن. وقد تحدثت السلطات الاردنية عن علاقة وثيقة بين الطرفين وعن مخطط منسق بين "الاخوان" في الاردن وحماس في لبنان التي قدمت التدريب والمال.

بعد عقود من الاحتواء ثم الصدام، وضعت السلطات الاردنية جماعة الاخوان المسلمين تحت طائلة الحل والحظر، وباتت غير مشروعة. وأعلن وزير الداخلية الاردني مازن الفراية في عمان حظر جميع نشاطات "الاخوان"، مشددا على اعتبار اي نشاط مرتبط بها عملا مخالفا لأحكام القانون، وعلى ان الانتساب الى "الاخوان" بات امرا محظورا، كما يحظر الترويج لأفكارها. واكد انه تقرر اغلاق اي مكاتب او مقار تستخدم من قبل "الاخوان" في انحاء المملكة كافة، حتى ولو كانت بالتشارك مع جهات اخرى. وقال وزير الداخلية الاردني، انه ثبت قيام عناصر بما تسمى جماعة "الاخوان المسلمين" المنحلة حكما بموجب القرارات القضائية القطعية بالعمل في الظلام، والقيام بنشاطات من شانها زعزعة الاستقرار والعبث بالأمن والوحدة الوطنية والاخلال بمنظومة الامن والنظام العام.

جاء هذا الحظر بعدما اتهمت السلطات الاردنية 16 شخصا بالمشاركة في القضية المعروفة اعلاميا باسم "خلايا الفوضى"، وقالت ان المخططات شملت قضايا تتمثل في: تصنيع صواريخ بأدوات محلية، حيازة مواد متفجرة واسلحة نارية، اخفاء صاروخ مجهز للاستخدام، مشروع لتصنيع طائرات مسيرة، إضافة الى تجنيد عناصر وتدريبها داخل المملكة واخضاعها للتدريب بالخارج.

هذا التطور يفتح صفحة جديدة في تاريخ الاردن الحديث، مع اعلان السلطات عن الحرب المفتوحة مع تنظيم "الاخوان المسلمين" وفرض الحظر عليه، ووضعه تحت رقابة مشددة، ومع الكشف عن ارتباطاته الخارجية وعن ◄

◄ دور لحركة حماس في الداخل الاردني.
فقد كشفت الاتهامات الموجهة الى "الاخوان المسلمين" عن امور خطيرة لجهة وجود خلايا ومجموعات تتلقى التمويل والتدريب من الخارج، وان عمليات التدريب تمت في الجنوب اللبناني، وهناك اتصالات بين اخوان الاردن وقيادات سياسية وعملياتية من حركة حماس مقيمة في لبنان، وعن وجود تمويل ايراني له اتصال بمساعي طهران لإقحام الجبهة الشرقية في مواجهة مع اسرائيل.

إثر هذه التطورات، حصلت اتصالات على مستويات عليا بين عمان وبيروت، وتلقى الملك الاردني عبدالله الثاني اتصالا من الرئيس جوزف عون الذي ابدى كل استعداد للتنسيق والتعاون الامني بين البلدين، كما عبر مسؤولون (اولهم رئيس الحكومة نواف سلام) وسياسيون (اولهم الرئيس نجيب ميقاتي) عن تضامنهم مع الاردن وامنه واستقراره، وحرصهم على ثبات العلاقات اللبنانية ـ الاردنية واهميتها.

اما التنسيق الاهم الذي يتوخاه الملك عبدالله الثاني والدعم الفعلي الذي سيأتيه، فسيكون مع دولتين عربيتين، ومن:

- الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي الذي سبق ان واجه تحديا داخليا مشابها من جماعة الاخوان ونجح في ازالته، والذي يتشارك مع العاهل الاردني في الموقف من القضية الفلسطينية وحرب غزة ومستقبل حماس.

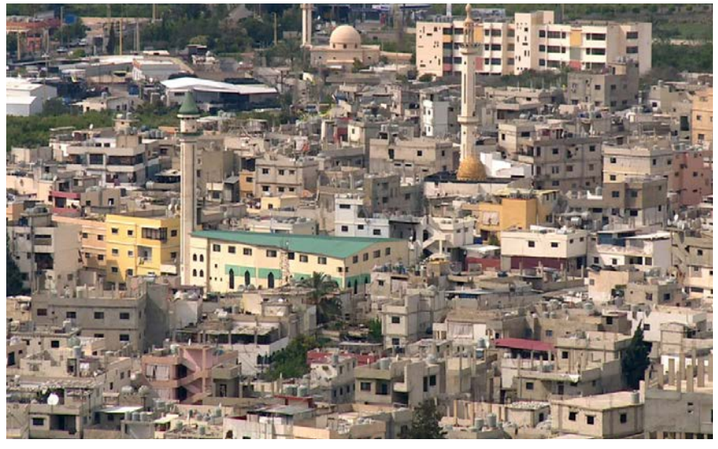

- ولي العهد السعودي الامير محمد بن سلمان، والذي زاره الملك عبدالله الثاني في اول زيارة خارجية له بعد الاضطراب الداخلي وفتح مواجهة مع الاخوان وحماس.

-4 لبنان الذي فتح ملف حماس في لبنان لإغلاقه امنيا وعسكريا بعد حين في إطار عملية نزع السلاح الفلسطيني من المخيمات، بعدما جرى اقفال القواعد العسكرية الفلسطينية خارج المخيمات. هذا القرار المتخذ من الدولة اللبنانية، وعلى اعلى المستويات من خلال المجلس الاعلى للدفاع، يعود الى تطورين وسببين مباشرين:

- الاول متصل بالتطورات الاردنية والاتهامات التي اتت على ذكر حركة حماس في لبنان على انها الجهة التي تدعم اخوان الاردن تدريبا وتسليحا.

- الثاني متصل بالتطورات الجنوبية التي حدثت إثر إطلاق صواريخ من جنوب لبنان في اتجاه شمال اسرائيل. وقد اظهرت التحقيقات عدم وجود علاقة لحزب الله بهذه الصواريخ التي تبرأ منها، وان من قام بعملية الاطلاق وبطريقة بدائية هم افراد خلية فلسطينية مرتبطة بحركة حماس التي انصاعت للطلب اللبناني بتسليم العناصر المتورطين في هذا الفعل الذي يعرض الامن القومي اللبناني للخطر.

مجمل هذه التطورات يدفع في اتجاه التعجيل في قرار فتح ملف السلاح الفلسطيني داخل المخيمات، وبما يفضي الى انهاء الوجود والنشاط العسكري لكل الفصائل، وفي مقدمها فتح وحماس. وعلم في هذا الاطار:

* ان الانطلاقة ستكون من المخيمات الفلسطينية الواقعة في جنوب الليطاني وعددها خمسة، اكبرها مخيم الرشيدية، ومخيم البرج الشمالي ومخيم البص. نزع السلاح في هذه المخيمات لا يخضع للتفاوض وانما يأتي في سياق تنفيذ القرار 1701 واتفاق وقف النار، ويسري على الفلسطينيين ما ينطبق على حزب الله.

* السلاح الفلسطيني شمال الليطاني (خصوصا مخيمات عين الحلوة والمية ومية جنوبا، ومخيمات بيروت ومخيمات البداوي ونهر البارد شمالا) سيكون خاضعا لحوار وقرار سياسي. الامر يحتاج اولا الى حوار بين الحكومة اللبنانية والسلطة الفلسطينية، وضعت اسسه زيارة يقوم بها الرئيس محمود عباس الى بيروت لتوفير الدعم والتغطية لخطوة لبنانية في هذا الاتجاه، ويحتاج ثانيا الى حوار بين الجيش والفصائل الفلسطينية لوضع اليات تنفيذية، مع العلم ان القرار السياسي متخذ والغطاء الداخلي متوافر، استنادا الى مقررات طاولة الحوار عام 2006، ومع العلم ان حزب الله يبدي استعدادا للتعاون والتساهل في موضوع السلاح الفلسطيني، وان علاقته مع حركة حماس فقدت عناصر القوة والتماسك، بفعل نتائج الحرب وتقهقر محور المقاومة.

هكذا، فان الرئيس محمود عباس ينزع الغطاء الفلسطيني عن حماس وسلاحها في لبنان، في وقت يبادر حزب الله الى توفير الغطاء للقرار اللبناني القاضي بإنهاء الوجود الفلسطيني المسلح و"لبننة" امن المخيمات. علما ان السلطات اللبنانية من خلال هذا الاجراء تبعث بإشارة ايجابية الى المجتمع الدولي بانها جدية في الموقف والتنفيذ وتقدم السلاح الفلسطيني على سلاح حزب الله كأولوية، وفي سياق سياسة نزع الذرائع وتحصيل الضمانات، بدءا من الانسحاب الاسرائيلي وصولا الى امن الحدود مع سوريا، مرورا بالمخيمات والوجود الفلسطيني المسلح الذي يعني في هذه المرحلة حركة حماس، أكثر من اي وقت مضى، ومن اي فصيل فلسطيني اخر.